جامعة يحي فـارس بالمديــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الإقتصادية

مذكرة تخرج بعنوان

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك

إعداد الطلبة:

- غرابة خالد
- بن أحمدي محمد

*تحت إشراف الأستاذ.

*د. غزازي عماد

السنة الجامعية 2021/2020

شكر و عرفان :

بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه

ومن كفر فإن الله غني حميد . سورة لقمان الآية:12

أول ما نبدأ به شكر رب العزة و السلام المؤمن الكريم الجليل شكرا كما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه على تتبعه ورعايته الربانية لنا فالحمد لله الذي أعاننا للوصول إلى هذه الدرجة.

ليس أكرم من هذه اللحظات نجدها لنسجل جزيل شكرنا وفائق تقديرنا

لكل من وجهنا و شجعنا لإنجاز هذه المذكرة.

ويشرفنا أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ

الذي لم يتردد في الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته القيمة الذي له الفضل الكبير في هذا العمل ....

ولا ننسى كل أساتذتنا ومعلمينا بجميع الأطوار...

جزآهم الله عنا كل الخير

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

أشكركم جميعا.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي احتوتني في مراحل عمري بدون

كلل أو ملل، ولازالت تحتويني التي الجنة تحت أقدامها إلى منبع الحنان

التي بدعائها لا نضيع إلى أمي الحنونة.

سندي في هذه الحياة الذي أرشدني وعلمني الوفاء، ورمز

العطاء الذي أسأل الله تعالى أن يرحمه و يغفر له و يسكنه في جنات النعيم

أبي الغالي.

إلى كل إخوتي وأخواتي

الى كل من يعرفني من قريب او بعيد



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى أمي الحنونة.

سندي في هذه الحياة الذي أرشدني وعلمني الوفاء،

أسأل الله تعالى أن أكون سندا له في حياته، وسببا في

سعادته إلى أبي حفظه الله لي

إلى كل إخوتي وأخواتي

محمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد:	9
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.	10
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	14
المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي	25
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره	32
المطلب الأول: المحددات الإقتصادية :	32
المطلب الثاني: المحددات السياسية	36
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	40
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	43
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	48
خلاصة الفصل	56

الفصل الثاني: الإطار المفاهيي للبطالة	
تمهيد	58
المبحث الأول: ماهية البطالة	59
المطلب الأول: تعريف البطالة	59
المطلب الثاني: أنواع البطالة	61
المطلب الثالث : قياس البطالة	63
المبحث الثاني: مفهوم البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية وتطورها	65
المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك	65
المطلب الثاني: البطالة عند كينز	67
المطلب الثالث: البطالة وفقا لمنحنى فليس	69
المطلب الرابع: البطالة عند النيوكلاسيك	71
المبحث الثالث : أسباب البطالة وآثارها	73
المطلب الأول:أسباب البطالة	73
المطلب الثاني: علاج البطالة	75
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة	76
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث:الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الدول العربية	
تمهيد	82
المبحث الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	83
المطلب الأول: إجراءات الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي	82
المطلب الثاني: الحوافز الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	85

في الدول العربية	
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	85
المبحث الثاني: مناخ الاستثماري الدول العربية	88
المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال فترة 2003-2016	88
المطلب الثاني: تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم	90
المبحث الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل والحد من البطالة	92
المطلب الأول: العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي ومعدلات البطالة	92
المطلب الثاني: حجم الوظائف التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر	94
المطلب الثالث: توزيع الوظائف حسب القطاعات	95
خلاصة	99
الخاتمة العامة	101
قائمة المصادر والمراجع	105

المقدمة العامة

ان المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقة تشهدها هذه الأخيرة وكان ذلك منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية.

ولحجم التبادات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى للإقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبر توسيع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة.

ومنذ ذلك الوقت تزايد دور الاستثمار الأحنبي لمكانته المهمة بين وسائل التمويل الخارجي، كمصدر لنقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا وتغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا ولدوره المهم في معلجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم والدول العربية بصفة خاصة ومن أهمها مشكلة البطالة التي أضحت تفوق المجتمعات والحكومات العربية والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية لمساهمته في خلق فرص العمل وتحقيق وفرات اقتصادية للعمال متمثلة في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الانتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الانتاجية.

هذا ما يجعل الدول العربية تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صفتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها .

وبالرغم من الزيادة الملحوظة في تدفات الاستثمارات في السنوات الأخيرة الماضية إلا أن معدلات البطالة في الدول العربية هي الأعلى والأسوأ في العالم ومن الملاحظ أن هذه المعدلات ترتفع

لدى فئة الشباب وبصفة خاصة لدى الخريجين من الجامعات و كذلك بما الربيع العربي الذي عانت منه بعض الدول العربية في آخر 10 سنوات.

ومن المعروف اقتصاديا أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تؤدي إلى خلق مؤسسات اقتصادية جديدة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة مما يساهم في انخفاض معدل البطالة.

إشكالية الدراسة :

فعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- هل تعمل الدول العربية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

3- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطال في الدول العربية؟

الفرضيات:

1- للاستثمار الاجنبي المباشر محددات اقتصادية و سياسية و مالية.

2- تعمل الدول العربية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ للاستثمار داخل البلدان المضيفة.

3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطالة في الدول العربية.

أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج من تحقيق الأهداف التالية:

1- عرض وتقديم الإطار النظري لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر و البطالة.

2- التعرف على عوامل جذب و معوقات الاستثمار في الدول العربية

3- إبراز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص حدة البطالة في الدول العربية .

أسباب اختيار الموضوع:

1- رغبة الباحثين في معالجة هذا الموضوع لما له من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول العربية.

2- محاولة تسليط الضوء على قدرات الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخفض من نسبة البطالة وهاجسها في الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي :

1- مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل في الدول العربية.

2- الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول العربية.

الدراسات السابقة:

1- عشيط لبنى: الاستثمار الأحنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر الفترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة علي محند أولحاج- البويرة.

وجاءت اشكاليتها: ما مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2016)؟

وهدف إلى عرض الاطار الفكري والنظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016) و إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر.

2- إعتدال مصطفى عبد الحميد دياب دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخصص معدلات البطالة في السودان 1999-2013، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، مارس 2015.

تناولت ثلاث فصول مقسمة على عدد من المباحث في كل فصل :

الفصل الاول يتكون من الاطار النظري للدراسة، أما الفصل الثاني يتناول دور الاستثمار الأجنبي في حل مكلة البطالة في السودان، أما الفصل الثالث والأخير تناول البحث في دراسة الحالة شركة بتروناس.

الفرق بين الدرتاسة الحالية والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تناولت دور الاستثمار الاجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الدول العربية.

بينما تناولت الدراسات الأخرى في دول معينة كالجزائر والسودان.

حدود الدراسة:

الجانب الأول : جغرافيا ليشمل بقاع العالم العربي.تحديدا الدول العربية.

الجانب الثاني: فيما يخص فترة فهي تتغير حسب البيانات المتوفرة فقد تم التركيز على السنوات (2006-2016) عند تحليل حجم البطالة في الدول العربية، الفترة الثانية (2003-2016) تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية والتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

منهج الدراسة:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تخفيض معدلات البطالة في الدول العربية.

هيكل الدراسة:

للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار ثم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الاول: الاطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث المبحث الاول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثالث النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي للبطالة اهتم بالإطار العام للبطالة حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول: ماهية البطالة المبحث الثاني: البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية المبحث الثالث: آثار البطالة و علاجها

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة العربية : اهتم بواقع البطالة في الدول العربية حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الاول: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثالث: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الشغل والحد من البطال

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في حركة الاستثمارات ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر وهو مهم في تغيير العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية وقد تؤثر هذه الاستثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البطالة إما بالحد منها بتوفير فرص عمل جديدة أو بتعزيزها، والاستثمار الحقيقي والفعال يجب أن يوفر تشغيلا جديدا لليد العاملة ويزيد في فعالية النشاط الاقتصادي و من هنا تظهر حاجة الدول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات بحيث أننا سنتطرق في هذا الفصل إلى

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الآخرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات، وقد تعددت الآراء والأفكار جول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد اختلف المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المبشر لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا ندرج المفاهيم من خلال التعريف والخصائص والأهمية وفق ما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت بين الاقتصاديين نذكر بعضها.

لقد عرفته UNCTAD بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين(البلد المضيف) بحيث يعكس تلك العلاقات منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.[1]

يعتبر الاستثمار الأجنبي حسب **صندوق النقد الدولي:** ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول على كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:69-70.

اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على جود علاقة طويلة الأم بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ[1].

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السليطة على إدارة هذه المشروعات، أو تعظيم حق المشاركة في الإدارة، ويقوم المستثمرين الأجانب بهذا النوع من الاستثمار من خلال إيجاد فروع الشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة[2].

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها(joint-venture) أو يسيطرون فيها على الإدارة حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طرق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطير الإدارة[3].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة0 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[4]

---

[1] OECD, Thirdedetion Of The Detailed Ben Chmark Of Foreign, Direct Investment, Paris, 1999, P7.

[2] دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي (معوقات والضمانات قانونية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006،ص20.

[3] أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، الجزائر، 2004،ص159.

[4] Michel menry bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Person education,2005,p99.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يتمثل في قيام شخص أو منظمة بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء كان عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد[1].

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة على الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي.

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على إستخدام رؤوس الأموال الموظفة المستثمرة.

1- إنخفاض درجة التقلب:

إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد بتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري في تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع،

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصادي الدولي-نظريات وسياسيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص233.

إضافة على مختلف العقود المتفق عليها قبل بدية النشاط التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[1].

2- توجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وف هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول أسيا وأمريكا اللاتينية[2].

3- معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين (1980-2000) مما جعله يكون محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي، والجدول التالي بين التطور السريع في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع معدل نمو التجارة الخارجية[3] .

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004،ص5.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم،2000،ص37.

[3] نفس المرجع ،ص11.

الجدول01: مقارنة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية والناتج الداخلي الخام في العالم%

	1985-1981	1990-1986	1995-1991	2000-1996
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	0.8	24.3	15.8	36.7
الصادرات العالمية للسلع والخدمات	-0.1	15.8	8.9	4.2
الناتج الداخلي الخام العالمي	2.1	11.5	6.5	1.2

Source :Claved Pottier، les multinationales et lamis en concurrence des salaires.، France p :44

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشكة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الإستثمار المباشر أو غير المباشر.[1] وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعا تتمثل فيما يلي:

[1] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 2001، ص38

1- الاستثمار المشترك:

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الاستراتجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات الأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات. التنظيمية والتسييرية وفنون الإنتاج.

تتوقف فعالية المشرعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحلين . بمراكز قوة.[1]

ويقترح اليفنجسون في هذا الشأن أنه في الحالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من الطرف محلي أو وطني (شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاج أو خدمي آخر بالمشاركة في رأس المال بالتكنولوجيا فإن هذا يعد استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعد أكثر تمييزا من اتفاقيات الامتياز أو تراخيص الإنتاج إذ يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.[2]

عموما يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:[3]

- ✓ الاتفاق يكون طويل لأجل بين طرفين استثمارين، إحداهما وطني والأخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.
- ✓ -يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1995،ص295.

[2] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص18-20.

[3] سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص65.

- ✓ أن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ في جميع الحالات السابقة لابد أن يتمتع كل أطراف الاستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ويتمتع الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- ✓ يعد من أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين أي في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع الاستثمار.
- ✓ يساعد هذا النوع من الاستثمار على تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
- ✓ يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الأخر الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة(شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
- ✓ يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

[1] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارت الأجنبية، مرجع سابق، ص18-20.

- ✓ يساعد هذا النوع من الاستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة.

أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتمكن في:

- ✓ احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة برأسمال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي.
- ✓ قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة معينة إلى إنهاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة المخاطرة، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في الوقت المعين.
- ✓ انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر المحلي يؤثر سلبيا على فعالية مشروع الاستثمار لتحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.
- ✓ إذا كان الطرف الوطني متمثلا بالحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم[1].
- ✓ إن هذا الشكل من الاستثمار إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- ✓ خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها منافع أخرى.
- ✓ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

[1] سعيد يحيى، مرجع سابق، ص66.

- ✓ تنمية قدرات المديرين الوطنين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة[1] .

في حين عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- ✓ نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية الوطنية فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثل زيادة فرص التوظيف،التحديث التكنولوجي،...إلخ.
- ✓ من المحتمل جدا عدم توفر طرف وني كفء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية إذ تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها[2] .

2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من أكير الأنواع تفضيلا للشركات المتعددة الجنسية ويمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة[3] .

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص296.
[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة،2003،ص27.
[3] سعيد يحيى، مرجع سابق،ص66.

ومن أبرز المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر توافر حرية كاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، كما أن حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها يعتبر كبير، وذلك نظرا لإنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج المختلفة في الدولة النامية.[1]

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتكمن في تعرضه لمخاطر التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية لا سيما في دول العالم الثالث، حيث اجتاحت هذه الأخيرة موجة من عمليات التأمينات خاصة في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة منطقية لتزايد الحركات آنذاك، فقط لوحظ خلال عقد الستينيات تأميم البلدان النامية إلى 455 مشروعا أجنبيا منها 32 في قطاع التعدين و40 في قطاع البترول، و98 في الزراعة...إلخ، أما السبعينيات أممت الدول النامية 914 أجنبيا[2].وقد بدأت مخاطر التأمينات تتلاشى تدريجيا إلى أن انتهت بشكل نهائي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فتحت الدول النامية صفحة جديدة مع الاستثمار الأجنبي بشكل المباشر، نظرا للدول الذي لعبه في تنمية بعض الأقطار النامية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص303.

[2] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107،الكويت،1986، ص202.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر(الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين[1].

وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية[2]:

المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:

- ✓ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة.
- ✓ تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص العمل.
- ✓ القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.
- ✓ تنمية المناطق النائية والأقل تقدما.
- ✓ زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طرق الرسوم والايجارات.
- ✓ تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

المزايا المستثمرين الأجانب:

- ✓ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة.

[1] الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995، ص48.

[2] عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختار للمدة 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2014،ص46.

- ✓ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.
- ✓ الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة.
- ✓ الاستفادة من البنى الاساسية التي تقدمها الدولة المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها.
- ✓ يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.

ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر قيها ما يلي:

- ✓ خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.
- ✓ شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موفقة صاحبها الأصلي.

ولقد كان الباعث الأساسي الذي أعطى مناطق الحرة مفهوما جديدا هو عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة بين المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب التكنولوجيا وسعي البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإنتاجية في الأسواق العالمية.

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات

وطرق التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه[1].كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار الطرف الأجنبي.

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي:

أ- **عقود التصنيع وعقود الإدارة:** عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة، يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات،أو[2] مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية، يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري، لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

ب-**عقود التسيير:** تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسير مؤسسة محلية تتضمن أحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

ت-**عقود التراخيص والامتياز:** هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي(عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية...مقابل عائد مالي معين.

---

[1] مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر،24-28 يناير2004-ص18-19

[2] مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006،ص10

ث-عقود المفتاح في اليد(اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاق بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بدية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة[1].

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي[2]:

- ✓ الاستغلال والاستفادة من الموراد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
- ✓ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعينة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- ✓ خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.
- ✓ تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر، المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما الإمكانيات الصناعية

[1] مصباح بلقاسم ،نفس المرجع السابق، ص10

[2] أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع ، الأردن،1997،ص20.

الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير[1].

المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1- **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة، ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب،وحتى يتم تنفيذ هذه العملية بتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وشائق تشريعه[2].

2- **مبدأ سيولة الحركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

أ- **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموالها وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب-**مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدولة الداخلة في سوق العملة القيام بما يلي:

- ✓ وضع ميكانزيمات لتحددي سوق العملة الصعبة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- ✓ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

[1] أحمد زكريا صيام، نفس المرجع السابق، ص20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2006،ص216.

3- **مبدأ الاستقرار:** يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا[1] المتحولة بنسبة 7%، حيث حلت ستة دول نامية متحولة ضمن أكبر 20 دولة مستثمرة في العالم في عام 2013.

المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي.

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات.

أولا: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

1- **طبيعة النشاط الإقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج- ولغرض تلاقي الإخفاق- بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[2].

2- زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذ ما قورنت بالأيدي

---

[1] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر،2005،ص8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، الكويت،2014،ص70-71.

العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز بإنتاجها بإنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا لهذه التحليل نجد ن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في أن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالمية، كما تؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية... الخ[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

3- **تخفيض المخاطر**: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية،...الخ. فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب[2] .

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سابق الذكر،ص76.

[2] نفس المرجع السابق، ص77.

يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[1] .

4- **زيادة المبيعات:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء.إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية.

وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا تستوعبه سوق دولة واحدةّ، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها للتجاوز القيود السابقة الذكر.

5- **تحسين المورد وضمان توفيرها:** يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير.هذه الإستراتجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها[2].

6- **زيادة صادرات البلاد للاستثمار الأجنبي المباشر:** فعلى سبيل المثال تؤدى فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص24.

[2] دريد محمود السمارائي، مرجع سابق ،ص78.

الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[1] .

7- **الرغبة في النمو والتوسع:** وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة كرايزلر Chrysler وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أما ك من شركة فورد Ford وشركة جنرال موترز General Motors اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.

8- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية

[1] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الإقتصادية على منظمات الأعمال التحديات- الفرص-الآفاق-10-11-2009/11، الأردن، ص20

وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[1].

كما أن هناك أسبابا خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى[2].

والجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر،فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير2009 والذي شمل حوالي 2500 مؤسسة يابانية، تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في[3]:

- ✓ إرادة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي:38.2%.
- ✓ تقليص التكاليف(أي جعل الأسعار أكثر تنافسية):32.1%.
- ✓ تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين المحللين:32.3%.
- ✓ أسباب أخرى:6.4%.

ثانيا: استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة،

---

[1] محمد عبد العزيز،مرجع سبق الذكر، ص36

[2] دريد محمود السمرائي، مرجع سابق، ص78.

[3] طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،ص185.

ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1- **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي[1] .

2- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات لرئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات.فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[2] .

3- **تخفيض مستوى البطالة:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في

---

[1] أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة المجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد69، مارس،2010،ص79.

[2] محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011،ص6

المشروعات التي يتم إنشاؤها، لا سيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العملة بدلا من كثافة رأس المال.

4- **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة،مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل ايجابي ومتزامن على الإنتاج المحلي.وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

5- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية ...الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبل المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه المورد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

يمثل المناخ الاستثماري أو ما يعرف بمحددات الاستثمار الأجنبي مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول والمؤثرة بطريق مباشر وغير مباشر على القرار الاستثماري، وعلى ذلك فإن المناخ الاستثماري يمكن أن ينقسم إلى إقتصادي ومناخ إجتماعي ومناخ سياسي[1]. وفيما يلي سوف نتطرق لأهمها:

المطلب الأول: المحددات الإقتصادية :

تمثل المحددات الإقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة الدول منها من غيرها ومن هذه المحددات الآتية:

1- درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:

ويقصد بها مدى إنفتاح الاقتصاد المصيف على الخارج وحجم تعامله معه.وهناك عدة مؤشرات لهذا الإنفتاح:

أولا- نسبة المستوردات من النتاج المحلي الإجمالي.

ثانيا- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي.

ثالثا- حاصل الصادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] سعيد النجار نحو إستراتجية قومية للإصلاح الاقتصادي دار الشرق القاهرة،1991،ص55

[2] محمد عبد العزيز، عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005، عمان،ص72.

حيث تميل الاستثمارات الأجنبية إل التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، ونحو البلدان التي تتبع وسائل جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ويرى باحثون آخرون إلى حركتي الصادرات والاستثمارات الأجنبية كحركتين مكملتين لبعضهما أكثر منهما بديلتين وذلك من خلال قيام البلدان بتصدير المصنعة والنصف مصنعة بواسطة شركاتها المتواجدة في الخارج وبعد أن تقوم هذه الشركات بمعالجة ما يلزم من تلك المنتجات قبل طرحها في السوق[1].

وبالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سوف يؤدي إلى الحد من وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس استقطابها وتشجعيها.

2- سعر الصرف:

وهو السعر الذي يتم عند مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف.ويؤثر ارتفاعه وإنخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور...الخ و وكذا يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤثر على القرار الإستثماري عن الإستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى.

وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو بالنقصان تأثيرا على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الإستثماري[2] .

---

[1] غرايبة هشام ونضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد13وعدد1،1997،ص40.

[2] Kojima,kiyoshi,direct foreigninesment, billing and sons ltd guild ferd, London 1982 ,p213،219.

وكذلك سياسة سعر الصرف المتبعة تؤثر على القرار الاستثماري فهناك من يفضل سعر الصرف المرن وهناك من يتجه نحو البلدان التي ترتكز في إقتصادها على سياسة سعر الصرف الثابت...إلخ.

3- حجم الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي أحد المتغيرات المهمة والتي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأنه يرتبط مباشرة بحجم السوق للبلد المضيف وبالتالي يحقق مدى تحقيق المشروعات الكبيرة والمختلفة الواردة من الخارج.

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف، وذلك لإرتباط الناتج المحلي إيجابيا وحجم السوق المحلي وبالتالي توفير إقتصاديات الحجم... فنمو مستوى الناتج المحلى الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية جديدة، وبالتالي أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.[1]

4- القوة التنافسية للإقتصاد القومي[2]:

تمثل هذه التنافسية للإقتصاد القومي أحد أهم المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها:

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره،ص66

[2] عصام عمر مندور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص72.

أولا- الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

ثانيا- معدل نمو الصادرات.

5- الإستقرار الإقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر على جذب المستثمرين وتدفعهم إلى لقاء رواسي استثماراتهم في بلد معين، حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الاستثماري، فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة هي التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود مراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الإستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك ومدى الإنفتاح الإقتصادي ضمن الأطر الإقليمية والدولية بالإضافة إلى إستقرار المؤشرات الكلية المختلفة كتلك المتعلقة بالميزان التجاري والموازنة العامة وميزان المدفوعات...إلخ[1].

6- السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[2]

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنافس الدول المتخلفة على منح التسهيلات المختلفة، و على العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات:

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق،ص78

[2] عصام منور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية،دارالتعليم الجامعي للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر ،2010 ،ص74

أولا- الإعفاءات الضريبية.

ثانيا- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.

ثالثا- الإمتيازات المختلفة لتشجيع الإستثمار الخاص.

المطلب الثاني: المحددات السياسية.

هناك العديد من المؤثرات السياسية التي تؤثر على إتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجب أن تراعيها الدول المضيفة ومن أهم هذه المؤثرات أو المحددات ما يلي:

1- الإستقلال السياسي[1]: والمقصود هنا بالإستقرار السياسية استقرار السياسة الاقتصادية أو ما تعكسه على استقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمال نموها، وعلى العكس فإن عدم إستقرارها سوف يعكس عليها سلبا، ويتم التعرف على هذا الإستقرار من عدمه من خلال:

أولا- احتمالات الحروب.

ثانيا- النظام السياسي.

ثالثا- معدل التغيير في الإدارة الإقتصادية والسياسية.

2- التوجه السياسي ومدى استقراره: وهو يعكس النهج السياسي المتبع أو النظام الاقتصادي المتبنى فهنا يراعي المستثمر الأجنبي النظام السائد في البلد المضيف بما يتلائم مع مشروعه الإستثماري.

[1] عصام منور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ،ص74.

فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تفرض القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما في الدول الإشتراكية، لذا فإن إتجاه الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة الإستثمارات.

3- الاستقرار السياسي: لشرح هذا المؤثر يمكن الإستعانة بالمثال الأتي:

فكرت شركة كارنسيون في إقامة مصنع لها التعليب الألبان في أحد الدول الإسلامية وأوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها الشركة حدوث تغيير نظام الحكم فيها.مما أدي إلى عدول الشركة عن قرارها بالإستثمار ومن مظاهر عدم الإستقرار السياسي التغيير المستمر في الحكومات حتى وإن كان بشكل ديمقراطي، والإضطرابات الداخلية المسلحة والتي يعتبرها المستثمرون على أنها مقدمة للتغير السياسي.

4- محاولات التأميم ومدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي[1] :

إن التدخل الحكومي يتسم بإعادة الكفاءة وسوء إستخدام الموارد الإقتصادية نظرا للتحيز في إستخدامها، مما يثير المخاوف للإستثمارات الأجنبية، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو إحتمالات قيامها سوف يكون لها تأثير سلبيا على فرص نجاح هذا الإستثمار ومعدلات زيادته وتطوره.

5- المحددات المالية والتمويلية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في:

[1] سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد23، جامعة القاهرة، مارس 2005 ص11-12

1- **الحوافز المالية:** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة إئتمانات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

2- **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

3- **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر معلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصائح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعد في التدريب تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ورافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف لإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها[1]:

- ❖ **تخصيص إعانات للبنية التحتية:** يتم تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
- ❖ **تخصصيات للخدمات:** والتي تمثل في خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية معلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة على المنتج.
- ❖ **أفضلية السوق:** حماية من منافسة خارجية.
- ❖ **تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي:** أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة وتخضع للتقويم الخاص بالكلف والمنافع.

- ✓ المحددات الإقتصادية.
- ✓ المحددات السياسية.
- ✓ المحددات القانونية والتشريعية:

ثالثا- المحددات القانونية والتشريعية:

والتي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على القانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة

[1] أميرة حسب الله محمد، الإستثمار الأاجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا جنوبية، مصر) دار الجامعية مصر ، 2005، ص39-40

وله الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال، وكلما تتضمن بمجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسية الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كمل له أثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

أولا- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي:[2]

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر** يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل الحلية نتيجة انخفاض الدخول، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.

2- إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.

---

[1] بلخياط جمال،الأثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،200، ص:23

[2] عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث،ط2، الإسكندرية،مصر 2001ص:369

3- الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.

4- زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفرها لها مستلزمات عملها وإنتاجها.

5- زياد الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.

6- إتاحة فرصة إيرادات تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.

7- المساعدة على التخفيض من الضغوط التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذل تنخفض الأسعار.

ثانيا- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إلى جانب الآثار الإيجابية التي تم ذكرها يردى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى آثار سلبية والتي من بينها:[1]

[1] غلا شبوط، واقع الإستثمارات في الجزائر ودورها في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال فترة2002-2012، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي ، باتنة ،2013، ص ص54-55

1- الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الإقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الإقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح و بأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة.

2- استنزف الموارد المحلية وبالذات المنتوجات الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطير اقتصادياتها.

3- إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في توجيهه نحو مراحل الإنتاج الدولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من مراحل هذه التي تقوم بالإنتاج فيها مروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتوج الأول إلى الخارج.

4- تعدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها والتي تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من النظريات التي تفسر سلوك حكة وانتقال الأموال الموجهة للاستثمار من بلد إلى بلد بحسب الظروف والمناخ الاقتصادي لكل دولة والتي تعكس التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر عبر المدارس الاقتصادية المختلفة وفيما يلي سوف نتطرق لأهمها:

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا- النظرية الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد الفردية في ممارسة النشاط[1] .

حيث أنهم اهتموا رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل ورأس المال والبرامج التعليمية وكذا افتراضهم مبدأ المنافسة التامة هذا وبالإضافة إلى افتراض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات.

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، ونظريات وسياسات وموضاعات ، الطبعة الاولى، الأردن،2007،ص55

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية[1].

ثانيا– النظرية النيوكلاسيكية:

إن أهم الركائز التي قامت عليها النظرية النيوكلاسيكية كانت مستوحاة من أسس وفرضيات النظرية الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة كاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها ويعتبر أولين1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تستطيع أن تميز بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطبق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الإعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحيلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عرون عاما أصبح أن

[1] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001 ،ص32

Online مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأن قيام تك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة وافتراضات غير واقعية[1] .

ثالثا– نظريات عدم كمال السوق:

وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام1969.

حيث ارتكزت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها ويقر رواد هذا الاتجاه **ستيفن هيمر وكريموند فيرنون وشارل كيند لبرغر**.

أن قدرة شركات على الإستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمعنها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات.

كما أن توفر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها القدرة

[1] رضا عبد السلام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000، ص47.

تنافسية أكبر ما يلي:[1]

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- ✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلي التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
- ✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
- ✓ الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية. ويمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص24.

بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال ا التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب[1] .

رابعا- نظرية الميزة الاحتكارية:

إن هذه النظرية مشابهة لنظرية عدم كمال الأسواق في العديد من الجوانب وهي تعتمد في تحليلها على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي إلى بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر. وتركز هذه النظرية فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، وظهر هذا النموذج أولا في تحليل ستيفن هايمر **STEVEN HAYMER** الذي اعتبر أن الدفع الأساسي والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة تلك الشركات في السيطرة على السوق الخارجي.

ونأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال فالشركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي أو المهارات العالية في التسويق والتي يمتلكها الشركات الأجنبية وأوضح هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر،[2] الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتجيتها في

[1] عبد السلام ابو القحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ،ص398

[2] سعيد محمد السيد، الشركات الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مصر: الهيئة للمصرية للكتاب، مصر ، 1978، ص49.

تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات نذكر أهمها:

أولا- نظرية توزيع المخاطر: ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم الخواطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطيع

[1] رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص49-50

تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها[1] .

ثانيا- نظرية دورة حياة المنتوج ل:RAYMOND VERNON:

لقد لقيت هذه النظرية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والدراسيين الاقتصاديين في منتصف القرن العشرين لكن كانت من بين أهم الدراسات تلك التي قام بها ريموند فيرنون عام 1966 حيث ارتكزت هذه الدراسة على فكرة أن كل منتوج يمر بعدة مراحل منذ إنتاجه ودخوله السوق حتى يتم سحبه نهائيا.وفيما يلي سوف نتطرق لتلك المراحل:[2]

1- **مرحلة الظهور(الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:** من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة فير مسبوق إنتاجها في بلد أخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشترها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود فعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع المخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شروق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ،مصر المكتبة العصرية بالمنصورية ،2007 ص 48.

[2] علي عباس،إدارة الأعمال الدولية، ،دار الحامد ، الأردن ،2007،ص165-168.

استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

2- **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل على الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

3- **مرحلة نضوج السلعة:** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودتها والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح

مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب،...إلخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية(فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وإنخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض كما تلجأ ضمن الإستراتجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من (stock) المخزون الإجراءات.

4- **مرحلة الادخار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلف إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولواءاتهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تحديد دور حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها...إلخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتجية الهجومية.

ومن بين أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:[1]

- ✓ صعوبة تطبيق مراحل دور المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى- غير الجدول صاحبة المنتج- أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة **الرولز رويس**.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات بإختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، إنتاج الأسعار أو استغلال، الامتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد...الخ.

ثالثا- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي JAUN DUNNING ج. دينينغ:

لقد طور جون دينينغ j- dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في

[1] عبد السلام ابو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1992 ص82.

الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية[1] .

ويرى دينينغ أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر ثلاثة عوامل أساسية هي:[2]

1- ملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

3- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

واعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص.

ووفقا للنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج إلى

---

[1] رفيق نزاري- اللإستثمار الاجنبي- دراسة حالة تونس الجزائرالمغرب- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية- فرع:اقتصاد جامعة الحاج لخضر باتنة 2008ص68.

[2] عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،مصر، الدار الجامعية ،2003ص49-50.

عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين دولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي[1].

بالرغم من محاولة هذه النظرية، أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها كما أكد على ذلك bacli عام 1982، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين العناصر الثلاثة خاصة علاقة التأشير والتأثر فيما بينها، بل عالجتها وبشك منفرد، فميزة الشركة التكنولوجية والإدارية لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها، وكما أكد كوجيما عام1987، أن النظرية ركزت على المسائل الكلية وبالتالي فهي قللت من فاعلية صنع القرار[2].

رابعا– نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:[3]

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الإقتصاديين كوجيما وأوزاوا حيث حولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطوروا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للجدولة.واعتمادا

[1] رضا عبد السلام ،محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص56.

[2] نفس المرجع،ص56.

[3] كريمة قويدري– الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر– مذكرة التخرج لنيل شهادة لماجستر العلوم الاقتصادية تخصص، مالية دولية جامعة ابي بكر بلقايد2010ص68

على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة1945، تؤكد أن تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة فالمدرسة اليابانية توحي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

هناك من الاقتصاديين الذين اعتبروا أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية كما أكده جون دنينغ عام 1988 والذي انتقد كوجيما في كون الاستثمارات اليابانية لم ترتكز فقط في الدول الآسيوية بل تعدت إلى دول أمريكا وأوروبا وحتى إفريقيا وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل، تتضح درجة تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص، فهو يمثل لها بديلا ومصدرا هاما يعوضها عن سلبيات مصادر التمويل الدولية الأخرى، كالقروض الأجنبية والإعانات والتي أثقلت كاهل هذه الدول وقوضت فرص التنمية الممكنة، نظرا لارتفاع تكلفة تمويلها.وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل فعالة للدول النامية وآلية ناجعة لمجابهة العجز في موازين مدفوعاتها، وأداة لها قدرة متناهية في القضاء على البطالة، كما تلعب دورا في جلب التكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة من خلال تعليم وتدريب الموارد البشرية، وفتح المجال أما المنتجات المحلية لغزو الأسواق الدولية.وتوفير مصدر متجدد للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي سبيل الظفر بهذا النوع من الاستثمارات وجدت جل الدولة نفسها ملزمة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية وإتباع فلسفة اقتصاد السوق، مما أجبرها على ضرورة مرجعة وهيكلة نظمها وقوانينها الداخلية، وتقديم حملة من الضمانات والتحفيزات المغرية، فضلا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال وضوح السياسات الاقتصادية، وتحقيق التوازنات الكلية، وتمتعها بالديمقراطية، قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للبطالة

تمهيد:

تسعى كل من الاقتصاديات إلى تحقيق هدفي الاستقرار الاقتصادي ودرجة عالية من التوظيف وبالتالي تحقيق معدلات بطالة منخفضة، ولكن في الواقع فإن تحقيق هذه الأهداف في آن واحد أمر صعب، وغير ممكن في معظم الأوقات لأن البطالة تعد من أهم المشكلات وأخطرها، التي تعيق مسيرة التقدم والتنمية في معظم مجتمعات العصر الحديث وظاهرة البطالة تؤثر على اقتصاديات الدول المتخلفة أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة بسبب أزمة ديونها الخارجية، وانخفاض أسعار الموارد التي تصدرها.

لهذا سنحاول الفصل في هذا الفصل التطرق إلى هذه الظاهرة بكل أبعادها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية.

المبحث الثالث: أسباب البطالة وآثارها.

المبحث الأول: ماهية البطالة:

المطلب الأول: تعريف البطالة:

هناك العديد من التعاريف للبطالة نوجزها فيما يلي:

1- وفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى، وتعتبر البطالة أخطر مرض إجتماعي يواجهه المجتمع لما يترتب عليه من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والإجتماعية[1] .

2- البطالة أو معدل البطالة هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة المدنية الكلية والتي تتضمن كلا من العاطلين والعاملين كل أولئك الراغبين والقادرين على العمل المدفع الأجر. يعتبر الشخص القادر والراغب بالعمل بمعدل الآجر.يعتبر الشخص القادر والراغب بالعمل بمعدل الأجر السائد إلا أنه غير قادر على الحصول على العمل عاطلا عن العمل وعمليا قياس عدد العمال العاطلين عن العمل، والذين يرغبون بعمل صعب جدا.[2]

3- لكن وبصفة عامة يمكن القول أن الاقتصاديين والخبراء يجمعون حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (OIT) على أن البطالين هم اللذين تتراوح أعمارهم بين16و59 سنة والذين تتوفر فيهم معايير معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائي، وهي المعايير التالية:

أ- أن يكون الفرد بدون عمل.

---

[1] رمزي زكي، الاقتصاد البطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر،1997،ص39

[2] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر السعودية هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2011،ص07.

ب-أن يكون الفرد متاحا للقيام بالعمل.

ت-كما ولابد أن يكون الفرد باحثا عن عمل من خلال اتخاذ خطوات محددة خلال الفترة المرجعية.

4- وتعرف البطالة أيضا على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على العمل برغم رغبة و قدرة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج[1] .

5- البطالة هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية، والتي تتضمن كلا من العاطلين والعاملين(كل أولئك الراغبين والقادرين على العمل المدفع الأجر)[2] .

6- يقصد البطالة بصفة عامة أن بعض الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع غير مستغلا الاستغلال الكامل أو الأمثل، فالبطالة تعني أن هناك جانب من أفراد المجتمع، الراغبين والقادرين على العمل ويبحثون عن فرصة عمل ولا يجدونها[3] .

7- تعرف بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية، أو غير إرادية.[4]

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل، مثل: الأطفال المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباراه بطالا مثل: الطلبة في الطور الثانوي والجامعي ونستبعد من هو قادر عن العمل، لا يبحث

---

[1] Bureau international du travail ,la normalisation international du travail(nouvelle série 53, ENEVE1953) pp48-49.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة (دراسة مقارنة مصر- السعودية- الكويت) دار هبة النيل العربية للنشر والتوزيع مصر 2012ص:7

[3] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي مصر 2006ص:9.

[4] اسامة عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر 2008 ص:9.

عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بآجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين بشكل عام، يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- ✓ القدرة على العمل.
- ✓ البحث على العمل.[1]

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[2].

ومنه يمكن استخلاص مفهوم شامل للبطالة بمقدار الفرق بين حجم المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك من خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك العديد من أنواع البطالة نذكر من بينها:

أولا- البطالة الاحتكاكية.

ثانيا: البطالة الهيكلية.

ثالثا- البطالة الدورية أو الموسمية.

رابعا- أنواع أخرى للبطالة:

---

[1] محمد ياسر الخواجة، علم الأجتماع البطالة تحليل الأخطر مشكلات الاقتصاد الحر، مصر العربية للنشر والتوزيع ،مصر 2011،ص13.

[2] مصطفئ سلمان وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشرو التوزيع ، الاردان،2000ص:13.

هناك العديد من أنواع الأخرى لبطالة تم تصنيفها من قبل الخبراء والباحثين الإقتصادين وأهمها:

1- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:[1]

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع انه قادر وراغب في العمل عند مستوى أجر معين، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو إحتكاكية.

2- البطالة المقنعة والبطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أن إذا ما سحبت من أمكان عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض.

أما البطالة السافرة تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل وتكون البطالة السافرة إحتكاكية أو دورية.

3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر[2]:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم في مواسيم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الموسم السياحي وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة

---

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، (دراسة تحليلية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:.37

[2] حسام داود ومصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000ص258.

الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.أما بطالة الفقر هي تلك البطالة الناتجة عن خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

4- **البطالة الطبيعية:** تشتمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو إحتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.

وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، أما عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

المطلب الثالث: قياس البطالة

للإحاطة بحجم و أبعاد مشكلة البطالة فإن من المفيد حساب معدل البطالة و الذي يشكل مؤشرا هاما ما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتعطلين مضروبا في مائة أي أن :معدل البطالة= عدد المتعطلين / جملة قوة العاملة × 100

و قوة العمل هي مجموع العاطلين و العاملين، و ليست عدد العاملين فقط و من ثم فإن الشخص الذي يبحث عن العمل و توقف عن ذلك نظرا ليأسه أو مله فهو ليس باطلا حسب المفهوم السائد للبطالة، مع أنه عاطل حقيقي و لذلك يدعي البعض أن معدل البطالة يكون دائما أقل من الحقيقة، لأنه لا يحسب مثل هؤلاء الأشخاص اليائسين الذين توقفوا عن البحث عن عمل ضمن العاطلين.

و تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دول إلى أخرى، و تتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

1. الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، و ذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا
2. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، و ذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان و أسبوعين في كندا حسب يحسب الفرد متعطلا.
3. كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، و كذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
4. تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، و دول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة لمقدمة للعاطلين.

المبحث الثاني: مفهوم البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية وتطورها.

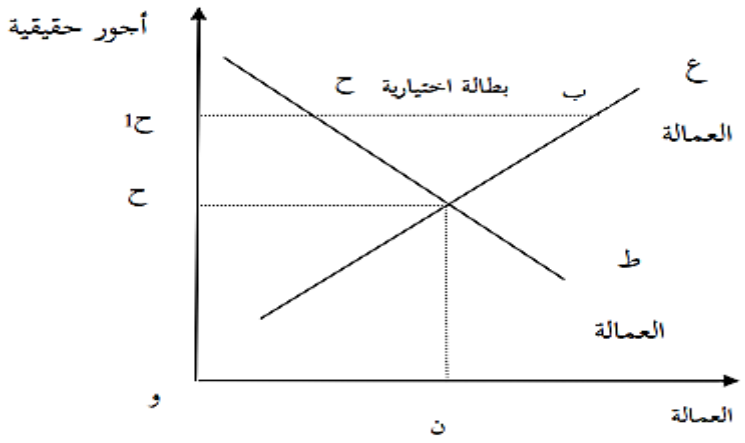
تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكزنها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية لأخرى ولعل هذا تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحليل حول فهمها وتفسيرها، وسوف نتطرق إلى أهم هذه الأفكار فيما يلي:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك[1]

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن دائما عند مستوى التوظف أو العمالة الكاملة، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، ومع ذلك يرى الكلاسيك أنه إذا وجدت البطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية VOLUNTARY، بمعنى أن السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأوراق النقدية، أو بعبارة أخرى جمود الأجور في الاتجاه النزولي Rigid Money Wagedownward و يمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر،2004،ص216.

الشكل01: نشوء البطالة في حالة جمود الأجور



المصدر: عشيط لبنى، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر، ص38

في الشكل البياني يتحدد مستوى العمالة التوازني(ن) عندما يتقاطع كل منحنى الطلب على العمالة ومنحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية(p)، كما تحدد لنا أيضا مستوى الآجر الحقيقي التوازني (ح)، فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني، هو أجر منخفض نسبيا ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقة، إلى المستوى (ح1)، وهو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني(ح)، وهنا تنشأ بطالة اختيارية تقدر بالمسافة(ب–ح) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة، ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة الاختيارية، حيث وافقت النقابات العالمية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي وستعود مرة أخرى للوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة[1].

[1] محمد فوزي أبو السعود، نفس المرجع السابق، ص:217–218.

المطلب الثاني: البطالة عند كينز

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر يتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار، إذ أن الميل للاستهلاك، ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، وليس العكس فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع[1] .

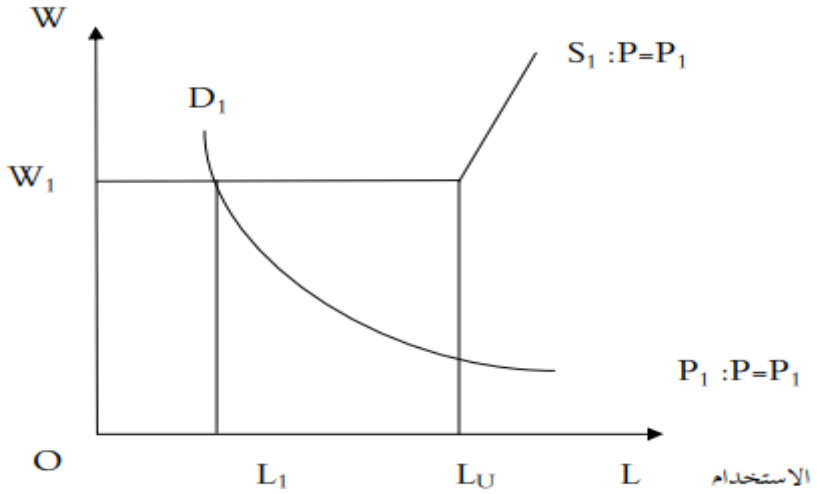
من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه فإن سر وجود البطالة يمكن فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة اهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرن تماما تجاه التغير في معدل الأجر النقدي، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي في التحليل الكينزي والذي يعبر عن دالة عرض بالعمل المنحنىw1fs1 ويعتمد اتجاه المنحنى على معدل الأجر النقدي، W1 ومستوى السعر p1، إذ يشير المنحنى w1fs1 إلى المقدارOLV من الوحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقديw1 ومستوى السعر p1، وللحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص214-242.

OLV عند مستوى سعر p1، لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من W1، ومن ثم رفع معدل الأجر النقدي.[1]

الشكل الثاني: دالة العمل عند كينز.



المصدر: عشيط لبنى، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر ، ص41

نلاحظ من الشكل أنه قد تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند p1، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى d1 عند مستوى السعر p1، ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار OLV، وعلى ذلك عند مستوى الأجر النقديw1، والسعر p1 يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره L1lv وحده، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة[2]

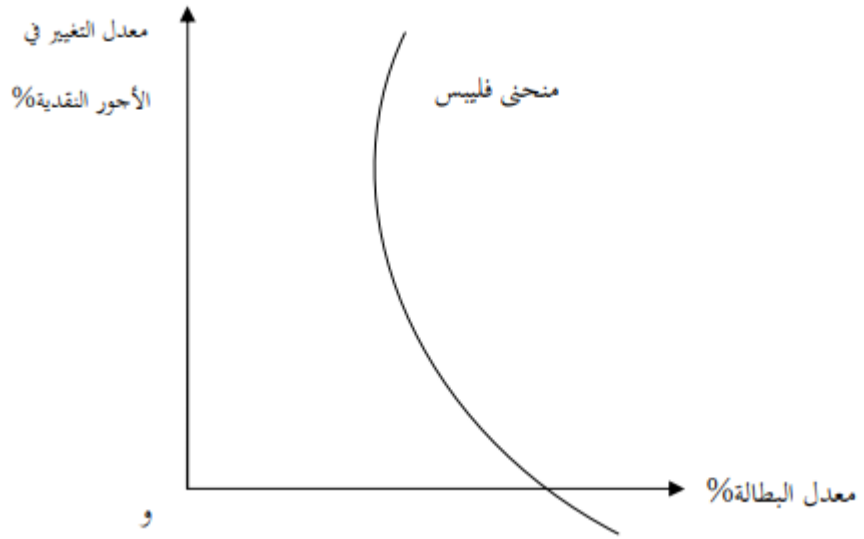
[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 337-338.

[2] ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق،ص338.

المطلب الثالث: البطالة وفقا لمنحنى فليس

يتناول منحنى فيلبس أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام واعتمدت أول دراسة قام بها فيلبس على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم نشرت عام 1958 وتضمنت دراسة فيلبس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعينا بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1957- 1961 واستخلص فيلبس من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي، مع النسبة المئوية لمعدل البطالة وقد أظهر هذه العلاقة من خلال منحني سجلت عليه هذه المعلومات.

الشكل03: منحني فليبس



المصدر: عشيط لبنى، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر ، ص42

من خلال الشكل نلاحظ أن فيلبس افترض أنه يمكن بناء على العلاقة العكسية بين معدل التغير في الأجور النقدية و معدلات البطالة أن نستخلص علاقة عكسية تربط معدل التضخم النقدي و معدل البطالة و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

إذا كانت تكلفة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من

الناتج الكلي = عدد ساعات العمل * أجر ساعة العمل[1].

فإذا افترضنا ثبات أجر ساعة العمل ولكن مع افتراض زيادة إنتاجية العمل فسوف يعني ذلك تناقص عدد ساعات العمل والذي يترتب عليه وبالتالي انخفاض في تكلفة العمل مما ينعكس في انخفاض مستوى الأسعار.

إذا افترضنا زيادة إنتاجية العمل بنسبة 2% مثلا و لكن مع ارتفاع الأجور النقدية بنفس النسبة ، فسوف يترتب على ذلك تكلفة العمل ، ومن ثم ثبات مستوى الأسعار [2]

وقد شجعت الدراسة التي قام بها فيلبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، وبشكل عام أظهرت معظم هذه الدراسات التي أنجزت في عقد الستينات عن وجود علاقة مهمة، غير خطية بين تضخم الأجور و حجم البطالة.

***استنتاجات:**

استدل فيلبس من دراسته أن معدل الأجر النقدي الكلى يبقى مستقرا عند مستوى بطالة 5.5% وعلى افتراض أن إنتاجية العمل تنمو بمعدل 2% سنويا تقريبا وإن العلاقة بين w / w و حجم البطالة

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص:212.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص353

علاقة غير خطية وحتى يبقى مستوى السعر مستقرا، لابد من الحفاظ على معدل بطالة 2.5% وذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار منحنى فيليس أنه عبارة عن مؤشر يمكن أن يستفيد منه المسؤولون عن رسم الخطط الاقتصادية و السياسية في تحديد الاختيار بين معدل التضخم و حجم البطالة.

المطلب الرابع: البطالة عند النيوكلاسيك:

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعروض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء ومع قوة العمل مثل بيع و شراء السلع وأن اليد العاملة ترتبط بعرض وطلب العمل مثل بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق وبالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه .

المستوى : P معدل الأمر الامي، ! W الأعلى الحقيقي، : w / الطلب على العمل، 2 : D 0 > العام الأسعار .

حيث تعرف دالة الطلب على العمل، بانا والله مناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقي معدل الأجر الأممي مقارنة بالمستوى العام الأسعار وتعني هذه البداية أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم: وبالتالي هم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي، مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور ..

مجرد الوصول إلى مستوى الثوارن فان الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي wp يشجع المقاولين على التوظيف أكتر لليد العاملة، أما عرض العمل فيعبر عنه بداية متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي w / وفقا للشكل G التالي:

$$(WP) = 0 Qr - Fw / p) = F$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخليهم والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة ومنه نستنتج أن النظرية النيوكلاسيكية اعترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كما يجب تبنيها القانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة النامية لا تنحفي في الواقع ، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع بشت عكس ذلك أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة ، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تعمل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة . [1]

[1] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق،ص23.

المبحث الثالث : أسباب البطالة وآثارها

المطلب الأول:أسباب البطالة

الفرع الأول : أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لأخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى وتنوع بين الأسباب الاقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ويمكننا تقسيمها إلى النحو التالي :

أولا- الأسباب الاقتصادية

1- في الدول المتقدمة :

تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة إنها بدأت تنشأ مع نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي وقد ازدادت المالية ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية.

البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العلمية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات ، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها. بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحقيق الإنفاق العام الجاري الاستثماري .

2- في الدول النامية:

- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية .
- ✓ إحلال العمالة الوافدة على العمالة المحلية .
- ✓ فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف[1] .
- ✓ تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية و التي دفعتها إلى سياسات التقشف .

الأسباب الاجتماعية :

- ✓ ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل .
- ✓ الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول و التي تعيب على الفرد العمل في وظائف مبيعية مما يخلف كم كر من العاطلين عن العمل .
- ✓ تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة و بالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها .

الأسباب السياسية :

- ✓ تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات .
- ✓ عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها ، حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، البطالة المات والآثار/رقية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دول حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطاله والتنمية المستدامة، المسيلة ، واي 16/15 نوفمبر 2013 ، م 4

- ✓ استثمار الحكومات الأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يخلف البلد من مشروعات غلق فرص عمل لبناء الوطن
- ✓ تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.
- ✓ تباين التوزيع السكان فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.[1]

المطلب الثاني: علاج البطالة

من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات Information Services التي تكون الهدف منها العملاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها .

ويمكن أيضا الحد العدالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا وهذا لا يأتي من طريق مزيد من المعلومات من الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة ، ذلك لأنهم إن أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك و يقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائم.

1- علاج الحالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مصوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة البطالة الهيكلية في البلدان النامية، خريجي المدارس العليا ومعاشة والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم الوظائف المطلوب شغلها ... والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج تعب و تدينها ما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي .

[1] بن عزة محمد وشليل فهد اللطيف، دور السياسات العمومية في تربية قطاع النقل والقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، يومي15 و16 نوفمبر 2013، ص2

2- السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا فالمفروض أن تعمد خدمات إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي وفي البلدان النامية تلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية الى الإنتاجي الأجل الطويل ما خلق فرصا متزايدة للعمل .

وينبغي تفادي الاعتماد على التقنيات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية حين هنا يقلل من الطلب على العمل ...[1]

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

إن البطالة شأنها شان مختلف الظواهر الاقتصادية الأخرى التي تحاول مختلف الدول القضاء عليها بمختلف السياسات الإقتصادية وهذا كله لما ينتج عنها من آثار ومخلفات عديدة نذكر منها الإجتماعية و الاقتصادية.

أولا الآثار الاقتصادية :[2]

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية :

1- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين من العاطلين عن العمل وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل

[1] عبد الرحمان نيسري أحمد وأخرون، النظيرية الإقتصادية الكلية والجزئية ،دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:296-297.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص353

القومي وانخفاض الاستخدام معتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية .

2- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور .

3- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خمرهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصية، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.

4- تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب بل وإلى نأكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء

5- **الهدر في الموارد الإنتاجية** : ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا هلا وهذه الحالة منى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة .

6- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة ، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني

سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة .

ثانيا : الآثار الاجتماعية والسياسية[1]

للبطالة أيضا أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءة وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر:

1- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والعمالة بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.

2- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبأ على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين التمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.

3- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

[1] نزار سعد الدين عسيى وابراهيم سيمان قطف مرجع سبق ذكره. ص68.

4- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك أثار سلة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.

5- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك.

6- ضعف درجية المشاركة السياسية.

7- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة أنحاء الوطن وأفراد المجتمع.

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي ، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة .

وهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي التخفيف من حدثه أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات، لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تودي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في الفصل الثاني والمتضمن مفاهيم عامة حول البطلة تلخص أن البطالة ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية، يمكن قياسها عن طريق معدل البطالة وللبطالة أنواع عديدة من أبرزها بطالة دورية، هيكلية، احتكاكية، مقنعة، موسمية وترجع أسباب البطالة إلى أزمة التمويل على المستوى الداخلي وكذا طبيعة الاقتصاد الدولي غير المتكافئ وغيرها من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وللتخفيف من حدة هذا الأثر يمكن علاج البطالة بأساليب عدة حسب كل نوع، ولقد تعددت النظريات المفسرة لمفهومي البطالة، ومن بينها الكلاسيك، كينز منحنى فيلبس.

الفصل الثالث:
الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الدول الحديثة

تمهيد:

تسعى الدول العربية إلى استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية وفوائد كبيرة على البلد المضيف وذلك من خلال زيادة كفاءة وخبرة اليد العاملة وكذا زيادة ونمو مؤشرات الإنتاجية، ومن أجل ذلك تعمل على تخطي العوائق التشريعية والإدارية والاقتصادية وغيرها من العوائق التي تواجهها.

فتحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية يبرز جهود الاقتصاديات العربية لتعبئة وتحريك الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية والعمل الدؤوب على زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم تمويلي حاليا يتم من خلاله تدفق رؤوس الأموال، ويساهم في خلق فرص العمل من خلال حجم الوظائف التي يوفرها وبالتالي تخفيض نسبة البطالة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث هي:

المبحث الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؛

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الدول العربية؛

المبحث الثالث: الأثر المباشر للإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل والحد من البطالة.

المبحث الأول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تسعى الدول العربية جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فتح اقتصادها وتطبيق سياسات أكثر تحرر وقامت بالعديد من الإجراءات وتقديم الضمانات والحوافز وتحسين مناخها الاستثماري من أجل تشجيع الاستثمار فيها وذلك لتحقيق أهداف تنموية ومواكبة الدول المتقدمة.

المطلب الأول: إجراءات الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي

تتمثل هذه الإجراءات في:[1]

- وضع الأطر التشريعية لحماية تلك الاستثمارات؛
- إجراءات ميسرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تقديم ضمانات وحوافز مناسبة وتحديد تحويل الأرباح رؤوس الأموال؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية ولاسيما من خلال إنشاء الشباك الوحيد؛
- استحداث وكالات لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إصدار قوانين جديدة استحداث قوانين سابقة؛
- العمل على الحد من الفساد الإداري بما ينعكس ايجابا على مصداقية السياسات؛[2]

[1] يوسف مسعداوي، دور تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارات لحالات بعض الدول العربية، جامعة سعد دحلب العدد الثالث، 2008، ص 168

[2] أحمد منير النجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، ملتقى دولي "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ولوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر، أيام الملتقى من 09-10/ 04-2013، ص 16

- تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية والحوكمة في جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة والمختلطة بما يعزز ثقة المستثمر؛[1]
- العمل على إصلاح بيئية إدارة الأعمال والارتقاء بمؤشرات التنافسية العالمية وكذلك مؤشرات بيئة الأعمال نفسها؛[2]
- ايجاد هيئات فاعلة لترويج وتشجيع الاستثمار وتستهدف الترويج للإقليم الاقتصادي وخدمة المستثمر المحلي الأجنبي لجذب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها في قطاعات إنتاجية تدخل ضمن إطار الخريطة الاستثمارية؛
- دعم سياسات تشجيع الاستثمار التقليدية كالإعفاء الضريبي، ومع الازدواج الضريبي، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة؛
- تحسين البنية التحتية: تطوير البيئة التحتية بكل مكوناتها، يعتبر من أولويات خاصة وأنه يمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية وتقليص التكاليف، ودعم التنافسية لدى المنشآت، وكذلك الاتصالات المحلية والعالمية هي وسيلة هامة في الاتصال والتقليل من الهدر في الوقت، ولا يكفي توفر الاتصالات لوحده وإنما المهم سرعتها، إن عدم توفر البنية التحتية وبالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد بالاستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية؛[3]
- التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية وتعزز الحوكمة لضمان إجراءات فعالة وشفافية.

---

[1] أحمد منير النجار ، مرجع سابق، ص 16

[2] نفس المرجع، ص 16

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 234

المطلب الثاني: الحوافز الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يمكن تلخيص أهم الضمانات في:[1]

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها من القانون استثمار سابق؛
- عدم جواز الاستيلاء على استثمار أجنبي وتأميمه إلا بقانون أو عن طريق القضاء؛
- حتى تحويل رأس المال في الأرباح؛

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يوجد عوائق تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات الواردة إليها منها عوائق تشريعية وإدارية وحتى أمينة، مما يثبت الخوف من الخسارة لدى المستثمرين، بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار فيها.

أولا: عوائق تشريعية وإدارية

1. **عوائق تشريعية:** تعاني معظم الدول العربية من حالات التخبط التشريعي وعدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظيم الاستثمارات مما يؤدي إلى توليد الشعور بعدم الثقة والطمأنينة، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي.[2]

---

[1] صحيفة العربي، عقبات كبيرة تحد من جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي، العدد 9980، ص 11، نشر 2017/07/16، 2017/07/16 WWW.alarab.co.nk/?!d=57286

[2] الوزاني آسية، عطاف كريمة، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ونقدية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، دفعة 2014-2015، ص 54

بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل ونقل ارباح المستثمر إلى الخارج، وفي بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد التي يستثمر فيه، كما تتدخل بعض الدول العربية في تحديد أسعار المنتجة استثماريا.[1]

2. عوائق إدارية: تتمثل في تدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث أن معظم هذه الدراسات في الدول العربية لم ترقى غلى المستوى المطلوب، وذلك لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع، وعدم تقديرها للاحتياجات الفعلية.

وأيضا تفشي الفساد الإداري والاستخفافات بعبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية.[2]

ثانيا: عوائق سياسية واجتماعية وقصور البنية التحتية الأساسية

تتمثل في:

- تعاني معظم الدول العربية من اضطرابات سياسية خاصة مناطق الشرق الأوسط وخاصة المجاورة لإسرائيل؛[3]
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية المعروفة بدول الربيع العربي فتأكيد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية منها، بدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية

[1] تشام فاروق، الاستثمارات العربية واقعيا وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 47

[2] جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة دفعة 2014-2015، ص 27

[3] الوزاني آسية، عطاف كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 54

المباشرة، وتراجعا واضحا في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا.[1]

ثالثا: عوائق اقتصادية ومالية

تتمثل في:[2]

- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال الخارج الدول المصيفة؛
- تدهور قيمة العملة وتعدد أسعار صرفها في معظم الوقت والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تبرز خلل السياسة النقدية في الدول العربية.

وقد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى انخفاض القيمة الحقيقية لبعض استثمارات الشركات مما فرض عليها لمقابلة هذا الانخفاض كتجنب مخصصات تخصم من الأرباح التشغيلية.

[1] نسيم حسن أبو جامع، اثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي، كلية علوم اقتصادية، جامعة الأزهر الإسلامية للدراسات وليعون المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص 427-447، جانفي 2013، ص 428،

[2] جوامع ليبية، مرجع سبق ذكره، ص 164-165

المبحث الثاني: مناخ الاستثماري الدول العربية

المطلب الأول: المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال فترة 2003-2016

الجدول رقم(01): يمثل المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال فترة 2003-2016

الدول المستقبلة	عدد مشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الأردن	335	47,359	70,515	265
الإمارات	4,492	152,345	391,605	3,705
البحرين	637	34,791	81,922	519
تونس	410	27,279	95,965	336
الجزائر	399	64,661	104,040	331
جيبوتي	30	5,018	5,410	28
السعودية	1,369	163,577	153,069	995
السودان	71	8,898	16,847	57
سورية	162	28,324	40,582	136
الصومال	18	1,086	1,297	17
العراق	320	61,511	50,819	246
سلطنة عمان	571	49,628	95,679	418
فلسطين	15	1,214	3,174	9
قطر	765	90,855	89,754	650
الكويت	346	12,609	39,671	286

لبنان	243	15,418	42,064	217
ليبيا	160	31,654	31,355	148
مصر	877	185,730	241,218	633
المغرب	888	64,832	241,772	698
موريتانيا	31	5,404	8,170	27
اليمن	53	13,695	14,500	49
الإجمالي	12,192	1,065,618	1,819,428	9,770

المصدر: المؤسسة العربية كضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، يوليو، 2017، ص 122

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع الاستثمارات بنسبة الجديدة على الدول العربية خلال فترة (2003-2016)، نلاحظ أن حجم المشاريع الموزعة على الدول العربية والتي تتصدرها الإمارات بمجموع مشاريع تقدر 4,492 مشروع وبتكلفة تقدر بـ152,345 مليون دولار وبعدد وظائف تقدر بـ391,60 وظيفة، وتأتي في المرتبة الثانية السعودية بـ 1,369 مشروع وبتكلفة تقدر بـ163,577 مليون وبإجمالي وظائف 153,069 وظيفة، أما ثالثا تأتي مصر بـ877 وظيفة وبتكلفة تقدر بـ185,730 مليون دولار وبإجمالي وظائف تقدر بـ241,218 وظيفة ثم تليها المغرب وقطر والبحرين....الخ.

المطلب الثاني: تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم

الجدول رقم (02): يمثل تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم

السنوات	عدد المشروعات		التكلفة (مليون دولار)		عدد الوظائف		عدد الشركات المستثمرة
	القيمة	%من العالم	القيمة	%من العالم	القيمة	%من العالم	
2016	773	4,3	93,949	10,2	115,065	4,5	616
2015	769	4,2	43,864	5,0	95,596	3,9	610
2014	818	4,2	63,330	7,4	109,345	4,4	644
2013	954	4,6	57,705	6,1	102,035	4,1	724
2012	1,047	5,7	47,219	6,3	115,936	5,2	764
2011	1,168	5,7	61,179	6,3	126,053	4,6	873
2010	1,045	5,6	63,348	6,8	139,175	5,3	797
2009	1,159	6 ,8	110,886	10,4	166,076	6,3	892
2008	1,325	7,0	171,751	12,2	290,162	8,0	988
2007	719	5,0	55,910	6,4	117,070	4,3	615
2006	849	6,6	113,704	13,9	178,961	7,0	635
2005	641	5,9	77,548	12,2	123,784	6,2	513
2004	436	4,2	58,171	8,9	67,924	3,5	363
2003	460	4,8	47,040	6,5	72,202	3,6	394
الإجمالي	12,190	5,3	1,065,603	8,6	1,819,384	5,2	6,946

المصدر: المؤسسة العربية كضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، يوليو، 2017، ص 123

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم خلال فترة (2003-2016) نلاحظ من خلال سنوات من 2003 إلى

2007 من قيمة عدد المشاريع في تصاعد ملحوظ حيث بلغ قيمة عدد المشاريع في 2007 بـ 719 مشروع بنسبة 5% من العالم وبتكلفة تقدر بـ 55,910 مليون دولار بنسبة 6,5% من العالم بإجمالي وظائف تقدر بـ 117,070 وظيفة بنسبة 4,3 من العالم، وفي سنة 2008 و خلال الأزمة الاقتصادية التي مست العالم بلغ عدد المشاريع 1,325 مشروع بنسبة 7% وبتكلفة تقدر بـ 171,751 مليون دولار بنسبة 12,2 من العالم وبتكلفة تقدر بـ: 290,162 وظيفة بنسبة 8% من العالم، وفي السنوات (2013-2016) نلاحظ أن عدد المشاريع في تنازل مستمر ليبلغ في سنة 2016 (773 مشروع) وبنسبة 43% من العالم وبتكلفة تقدر بـ 93,949 مليون دولار بنسبة 10,2% بعدد وظائف 115,065 وظيفة بنسبة 4,5% من العالم.

المبحث الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التشغيل والحد من البطالة

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر في توفير العمالة وزيادة حجم التوظيف، ومن خلال هذا المبحث سنأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة وحجم الوظائف التي يوفرها و القطاعات التي ستتوزع عليها.

المطلب الأول: العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي ومعدلات البطالة

جدول رقم: (03): يمثل العلاقة بين البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلاته

من خلال هذا الجدول سنقوم بدراسة العلاقة بين البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلاته.

السنوات	التدفقات الواردة إلى الدول العربية (مليون دولار)	معدلات البطالة (%)
2006	69,89	14
2007	80,15	13,7
2008	88,16	9,3
2009	78,29	10,5
2010	69,95	14
2011	44,25	14,5
2012	50,59	16
2013	38,97	11,5
2014	31,01	14
2015	24,58	14,33
2016	30,80	14,86

المصدر: من إعداد الطالبان، بالاعتماد على

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنوات مختلفة
- تقرير الاقتصاد العربي الموحد سنوات مختلفة (احصائيات سنوات مختلفة)

يمثل الجدول علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة ومن خلاله نلاحظ وجود علاقة عكسية، حيث كلما ارتفع حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية انخفضت معدلات البطالة.

ففي سنة 2006 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 69,89 مليون دولار في المقابل بلغت الدول نسبة البطالة 14%، أما في الفترة (2007-2008) فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية اتجاها تصاعديا رغم ظهور الأزمة المالية التي اجتاحت العالم، فمن 80,15 سنة 2007 إلى 88,16 مليون دولار سنة 2008، لقد رافقها انخفاض في معدلات البطالة فمن 14% سنة 2006 إلى 9,3 سنة 2008.

لكن مع بداية سنة 2009 بدأت الدول العربية التأثير بتداعيات الأزمة المالية، حيث انخفضت خلال سنة 2009 لتبلغ 78,29 مليون دولار مقابل 88,16 مليون دولار لسنة 2008، تراجع بمعدل 10% خلال سنة 2009، أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 10,5%.

وفي ظل استمرار تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بتداعيات الأزمة المالية، وأصل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال سنة 2010 ليصل إلى 69,95 مليون دولار صاحبها ارتفاع في معدلات البطالة إلى 14% ثم واصل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الدول العربية ليصل 44,25 مليون دولار سنة 2011، وفي سنة 2012 شهد ارتفاع طفيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لوارد ليصل إلى 50,59 مليون دولار مع ارتفاع نسبة البطالة إلى 16% وفي السنوات 2013، 2014، 2015 شهد

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد انخفاض حاد ليصل في سنة 2015 إلى 24,58 مليون دولار مع انخفاض نسبة البطالة لتصل في حدود 14,33% وفي سنة 2016 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليصل إلى 30,80 مليون دولار ومع ذلك فإن قيمة هذه التدفقات هي ضعيفة مقارنة لما كانت عليه في السابق خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين حققت أقصى قيمة لها بلغت 88,16 مليون دولار وبمعدل بطالة بنسبة 9,3%.

المطلب الثاني: حجم الوظائف التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (04): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين (2003-2016)

يمثل الجدول أدناه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين يناير 2003 و 2016

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2016	142	22,164	26,585	91
2015	157	13,916	20,870	104
2014	162	11,390	33,868	95
2013	241	13,715	32,420	136
2012	353	20,543	46,781	158
2011	258	14,244	29,237	143
2010	212	17,199	39,829	139
2009	191	33,938	48,400	146
2008	257	64,721	98,896	165

2007	108	17,831	26,872	87
2006	221	56,270	91,487	137
2005	118	32,039	51,269	81
2004	63	1,975	8,569	51
2003	69	4,183	8,971	53
الإجمالي	**2,552**	**324,129**	**564,054**	**1,036**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يوليو 2017، ص 125

نلاحظ في فترة (2003-2016) أن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية كان له دور مهم في خلق فرص العمل والحد من البطالة، حيث نجد من خلال الجدول أعلاه أنه هناك علاقة طردية بين الاستثمارية الأجنبي المباشر وفرص العمل، حيث أنه كلما ارتفع حجم التدفقات تزايدت فرص العمل.

وفي سنتي (2008-2017) ارتفعت التدفقات من 17,831 مليون دولار إلى 64,721 مليون دولار تزايدت معها فرص العمل من 26,872 فرصة عمل إلى 98,896 وفي سنة 2008 حققت أقصى ارتفاع بلغ 64,721 مليون دولار وبمقابل 98,896 وظيفة في ظل الأزمة المالية وفي سنة 2009 تراجعت تدفقات لتبلغ 33,938 مليون دولار وبمقابل 48,400 وظيفة.

المطلب الثالث: توزيع الوظائف حسب القطاعات

جدول رقم (05): توزيع الوظائف حسب القطاعات ما بين عامي 2003-2016

من خلال أدناه سنقوم بدراسة توزيع الوظائف حسب القطاعات

القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
العقارات	253	185,020	266,828	139
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	49	32,502	8,221	30
الفنادق والسياحة	173	23,991	37,690	70
المعادن	58	16,152	33,116	37
الغذاء والتبغ	169	9,259	45,167	51
الخدمات المالية	544	8,814	12,058	184
الاتصالات	131	8,231	11,060	69
البناء ومواد البناء	55	7,930	12,561	31
المواد الكيماوية	32	5,755	6,079	16
الطاقة البديلة/ المتجددة	12	5,111	1,386	8
التخزين	30	4,547	8,713	14
المنتجات الاستهلاكية	166	2,005	36,146	58
الترفيه	22	1,890	6,964	12
خدمات الأعمال	189	1,876	4,894	108
وسائل النقل	94	1,439	5,489	46
الرعاية الصحية	43	1,361	8,658	16
المنسوجات	251	1,270	22,334	52
بلاستيك	21	1,034	1,714	15
المنتجات الصيدلانية	15	864	5,734	13
البرمجيات وخدمات	84	849	4,016	58

تكنولوجيا المعلومات				
مكونات الكترونية	14	593	3,651	7
سيراميك وزجاج	17	568	2,846	9
الكترونيات	35	522	4,092	14
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	29	408	2,139	17
السيارات	12	398	1,807	11
المشروبات	8	384	1,101	7
الورق، الطباعة والتغليف	9	341	668	5
الآلات والمعدات	9	259	1,674	8
المعادن	2	202	5,021	2
مركبات أخرى غير السيارات	13	121	733	9
المطاط	2	64	312	2
مكونات السيارات	3	45	630	3
الفضاء	2	43	111	2
الفضاء والدفاع	1	35	300	1
التكنولوجيا الحيوية	3	28	116	1
المحركات والتوربينات	1	11	13	1
المنتجات الخشبية	1	3	12	1
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يوليو 2017، ص 128

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع لوظائف حسب القطاعات في العالم العربي، نلاحظ حجم الوظائف التي يوفرها قطاع العقارات تقدر بـ 266,828 وطيفة مقابل 185,02 مليون دولار، يليه قطاع الغذاء والتبغ بحجم وظائف يقدر بـ 45,167 وطيفة مقابل تكلفة تقدر بـ 9,259 مليون دولار ويأتي قطاع الفنادق والسياحة في المرتبة الثالثة بإجمالي الوظائف قدرت بـ: 37,690 وظيفة مقابل 23,991 مليون دولار وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع المنتجات الاستهلاكية بحجم وظائف قدرت بـ: 36,146 وظيفة مقابل 2,005 مليون دولار أما في المرتبة الخامسة والسادسة بأني قطاعي المعادن والمنسوجات على التوالي بحجم وظائف تقدر بـ: 33,116 و 22,334 وظيفة على التوالي، أما باقي القطاعات كالخدمات المالية والاتصالات و البناء ومواد البناء والفخم والنفظ والغاز .....الخ، تتراوح ما بين 12,058 و 8,221 وظيفة و بتكلفة تقدر بـ: 8,814 و 32,502 مليون دولار ...الخ.

خلاصة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر النشاط الاقتصادي الأساسي ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم وبصفة خاصة الدول العربية التي تفتقر العديد منها إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الناتجة أصلا من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انتشار البطالة التي يمكن أن تنخفض مع ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمكن من خلاله زيادة حجم التوظيف والمساهمة في تكوين رأس المال بهدف تحقيق تقدم علمي وتقني يقود إلى نجاح النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم الادوات التي تساهم بصورة كبيرة في خلق مناصب الشغل والتقليل من مشكلة البطالة، لذلك البلدان العربية معنية حاليا بضرورة تفعيل المنهج الاقتصادي والاداري من خلال تحسين الاستثمار في الدول العربية وإزالة القيود التنظيمية والقانونية لجذب الأموال العربية من الخارج و جذب المستثمرين للاجانب.

هذه الدراسة باحثة في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالبطالة مركزة على الفترة (2005-2015) بخصوص تطور تدفقاتها الواردة الى الدول العربية واتجاهاتها الجغرافية والقطاعية و أثرها على معدلات البطالة في هذه الدول.

النتائج:

1- هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة تكون ايجابية إذا كان يوفر وظائف جديدة وسلبية إذا اعتمد على الآلات و العمالة الأجنبية.

2- تسعى الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للتقليل من حدة البطالة.

3- تقلب و تذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بين فترة و أخرى مما أثر على معدل البطالة.

4- ترتبط أسباب البطالة في الدول العربية بالسياسات الداخلية للمجتمع كالزيادة السريعة في النمو السكاني و بالتالي زيادة في القوى العاملة و منه زيادة العاطلين عن العمل.

5- إن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي أصبح من العوامل الرئيسية التي تؤثر على التشغيل في العالم العربي.

6- لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي لكثير من الدول العربية فهو شكل مختلف لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

التوصيات:

1- تدعيم الاستثمار الاجنبي المباشر و توفير كل الظروف اللازمة له و تقديم خدمات ما بعد الاستثمار

2- ينبغي أن نستوعب هذه الاستثمارات الأيدي العاملة العربية و تخفف من مشكلة البطالة فلا تمنح لها تسهيلات إذا كانت تستخدم أيدي عاملة أجنبية.

3- الاعتماد على الاستثمارات العربية البينية لمساهمتها في خلق فرص العمل في المنطقة العربية.

4- تقديم خدمات ما بعد الاستثمار أي مرافقة المستثمر في حل مشاكله طوال عمر المشروع.

إثبات أو نفي الفرضيات:

الفرضية الأولى: مؤكدة و ذلك للاستثمار محددات اقتصادية و سياسية ومالية حول العالم.

الفرضية الثانية: مؤكدة مناخ الاستثمار مهم جدا في جذب الاستثمارات في المنطقة العربية

الفرضية الثالثة: مؤكدة و ذلك أنه هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمارات و معدلات البطالة

أفاق البحث:

يبقى هذا البحث مفتوحا لأنه لا يمكن حصرا هذا الموضوع الواسع و الشائك في هذه الدراسة فقط وبالتالي فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة موضوع يستحق دراسة معمقة وتفاصيل كثيرة.

ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية:

1- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان.

2- دور الاستثمارات العربية البينية في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية.

وتبقى المواضيع و الدراسات محل الدراسة عديدة ونرجو أن تكون في النهاية استوفينا الموضوع حقه ووضعنا أصنافه ببساطة تعود بالفائدة على طلبة العلم.

قـــائمـــة

المصادر والمراجع

1. أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، الجزائر، 2004.
2. أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع ، الأردن،1997.
3. أحمد منير النجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، ملتقى دولي "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر، أيام الملتقى من 09-10/ 04-2013.
4. اسامة عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر 2008.
5. الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995.
6. أميرة حسب الله محمد، الإستثمار الأاجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا جنوبية، مصر) دار الجامعية مصر، 2005.
7. أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة المجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد69، مارس، 2010
8. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي مصر 2006.
9. بلخياط جمال، الأثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2008.

10. بن عزة محمد وشليل فهد اللطيف، دور السياسات العمومية في تربية قطاع النقل والقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، يومي15 و16 نوفمبر 2013.
11. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم،2000،ص37.
12. تشام فاروق، الاستثمارات العربية واقعيا وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.
13. جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة دفعة 2014-2015.
14. حسام داود ومصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
15. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
16. دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي (معوقات والضمانات قانونية)، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
17. رضا عبد السلام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000.
18. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.
19. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شروق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ،مصر المكتبة العصرية بالمنصورية ،2007.

20. رفيق نزاري- اللإستثمار الاجنبي- دراسة حالة تونس الجزائر المغرب- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية- فرع: اقتصاد جامعة الحاج لخضر باتنة 2008.

21. رمزي زكي، الاقتصاد البطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1997.

22. سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد23، جامعة القاهرة، مارس 2005.

23. سعيد محمد السيد، الشركات الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مصر: الهيئة للمصرية للكتاب، مصر ، 1978.

24. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

25. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

26. صحيفة العربي، عقبات كبيرة تحد من جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي، العدد 9980، ص 11، نشر 2017/07/16، WWW.alarab.co.nk /?!d=57286 2017/07/16

27. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة (دراسة مقارنة مصر- السعودية- الكويت) دار هبة النيل العربية للنشر والتوزيع مصر 2012.

28. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة دراسة مقارنة مصر السعودية هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2011.

29. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.
30. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
31. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
32. عبد الرحمان نيسري أحمد وأخرون، النظيرية الإقتصادية الكلية والجزئية ،دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
33. عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختار للمدة 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2014.
34. عبد السلام ابو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1992.
35. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
36. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث،ط2، الإسكندرية،مصر 2001.
37. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة،2003.
38. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
39. عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

40. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، (دراسة تحليلية) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003.
41. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2006 .
42. عصام منور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دارالتعليم الجامعي للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر ،2010.
43. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصادي الدولي–نظريات وسياسيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
44. عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،مصر، الدار الجامعية ،2003.
45. عيد النجار نحو إستراتجية قومية للإصلاح الاقتصادي دار الشرق القاهرة،1991.
46. غرابية هشام ونضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13وعدد1،1997.
47. غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المئتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الإقتصادية على منظمات الأعمال التحديات– الفرص–الآفاق–10–11–2009/11، الأردن.
48. غلا شبوط، واقع الإستثمارات في الجزائر ودورها في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال فترة2002–2012، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي، باتنة ،2013 .
49. فليح حسن خلف، التمويل الدولي،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

50. كريمة قويدري– الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر– مذكرة التخرج لنيل شهادة لماجستر العلوم الاقتصادية تخصص، مالية دولية جامعة ابي بكر بلقايد2010.

51. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107،الكويت،1986.

52. محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011.

53. محمد عبد العزيز، عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005، عمان.

54. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004.

55. محمد ياسر الخواجة، علم الأجتماع البطالة تحليل الأخطر مشكلات الاقتصاد الحر، مصر العربية للنشر والتوزيع ،مصر 2011.

56. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، ونظريات وسياسات وموضاعات، الطبعة الاولى، الأردن،2007.

57. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2008.

58. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة– حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006.

59. مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر،24-28 يناير 2004.

60. مصطفئ سلمان وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشرو التوزيع، الاردان، 2000.

61. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، الكويت،2014.

62. نسيم حسن أبو جامع، اثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي، كلية علوم اقتصادية، جامعة الأزهر الإسلامية للدراسات وليعون المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، جانفي 2013

63. نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر،2005.

64. هايل عبد المولى طشطوش، البطالة المات والآثار/رقية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دول حول إستراتيعية الحكومة في القضاء على البطاله والتنمية المستدامة، المسيلة، واي 16/15 نوفمبر 2013.

65. الوزاني آسية، عطاف كريمة، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ونقدية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، دفعة 2014-2015.

66. يوسف مسعداوي، دور تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارات لحالات بعض الدول العربية، جامعة سعد دحلب العدد الثالث، 2008.

المراجع اللغة الأجنبية

1. OECD, Thirdedetion Of The Detailed Ben Chmark Of Foreign, Direct Investment, Paris, 1999.
2. Michel menry bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Person education,2005.
3. Kojima,kiyoshi,direct foreigninesment, billing and sons ltd guild ferd, London 1982 .
4. Bureau international du travail, la normalisation international du travail (nouvelle série 53, ENEVE1953) .